

الفصل الثالث

الاعتبارات الكفوية

هناك بعض المفاهيم المتعلقة بالاعتبارات الكفوية وهي:

1- التكاليف المحاسبية Accounting Costs: وتتضمن التكاليف النقدية المختلفة التي تتحملها المنشأة خلال فترة زمنية معينة (سنة ف الغالب) وتشمل المواد الاولية، الاجور ، الايجارات، الفوائد ، الاندثارات، الصيانة، الخ..

2- التكاليف الاقتصادية Economic Costs: وتتضمن عناصر التكاليف السابقة والعائد المناسب الذي يحصل عليه مالك المنشأة فيما لو استثمر مقابل مايبدله فيها من جهد فني واداري كان من الممكن ان يحصل عليه فيها لو قدم هذه الخدمات من منشأة اخرى.

+ ت. الضمنية: هي التكاليف غير مسجلة في الحسابات الدفترية.

ت. المباشرة : هي التكاليف التي تاخذ شكل مدفوعات نقدية تلتزم بها المنشأة لدى الغير.

3- التكاليف الخاصة Private Costs: وهي التكاليف التي تتحملها المنشأة والتي تتمثل في مدفوعاتها للحصول على احتياجاتها من عوامل الانتاج كالايجور، الايجارات، واثمان المواد الاولية.

4- التكاليف الاجتماعية Social Costs: وهي تتضمن بالاضافة الى ذلك ما يتحمله المجتمع من اثار جانبية مترتبة على انتاج السلع.

المبحث الاول

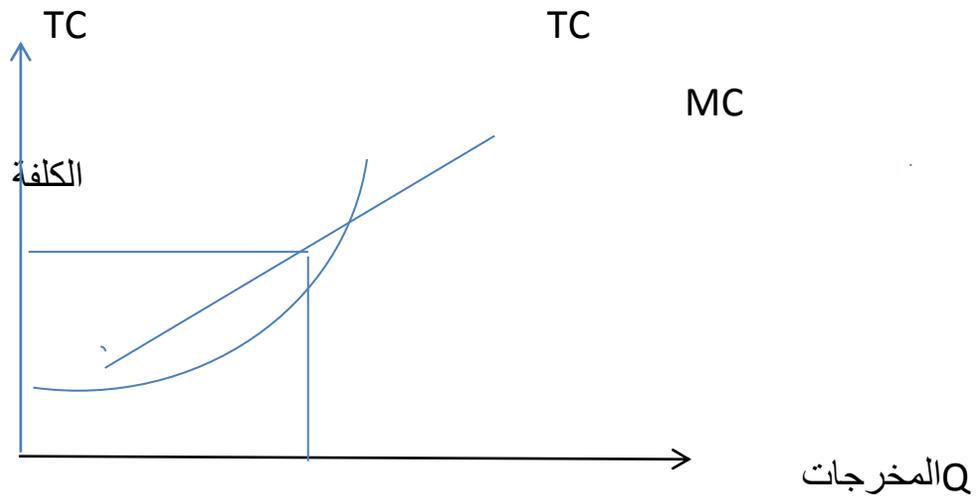
"الاعتبارات الكفوية الطويلة والقصيرة الامد"

ويقصد بها العلاقة بين مختلف مستويات المخرجات من السلع والخدمات التي تنتجها المنشأة وكلفة انتاج وتوزيع هذه الخدمات وهناك ثلاثة مفاهيم لهذه الكلفة:

1- معدل الكلفة: هو حاصل قسمة الكلفة الكلية لاي مستوى من المخرجات على عدد المخرجات المنتجة.

2- الكلفة الحدية: هي مقدار التغيير في الكلفة الكلية المرتبطة بمقدار التغيير في مستوى المخرجات.

3- الكلفة الكلية: هي مجموع كلف المدخلات اللازمة لانتاج وتوزيع سلعة معينة ضمن شروط المعرفة العملية السائدة ضمن الانتاج من وقت الانتاج



المبحث الثاني

"اقتصاديات الحجم"

توضيح فكرة اقتصاديات الحجم من خلال:

1- العلاقة الهندسية بين المواد المطلوبة لصنع معدات معينة وطاقة هذه المعدات.

2- تنشأ من حقيقة بعض المدخلات ولا يمكن تجزئتها الى اقل من حجم معين.

3- فكرة جهود العاملين .

4- فكرة تقسيم العمل.ومثاله/ بالامكان لمدير المعمل الاشراف على عمليات انتاج خطط بنفس امكانية الاشراف على انتاج 500 وحدة .

الا ان هذا بحد ذاته لا يؤدي الى تخفيض كلفة انتاج الوحدة الواحدة في الامد الطويل و ثم ان مرتب المدير يوزع على 1000 وحدة بدلا من 500 حيث ان جهود المدير لا تكون قابلة للتجزئة.

5- وهذا يصلح في حالة سوق المنافسة الكاملة كشرط لبقاء فكرة المستوى الادنى الامثل للمخرجات.

س/ هل هدف المنتج هو دائما (تدنيه كلفه الوحدة الواحدة لانتاج وتوزيع منتج معين)؟

ج) هذا الهدف يصلح فقط كشرط للبقاء في حالة سوق المنافسة الكاملة وذلك لان في مثل هذا السوق في حجم الانتاج الذي يحقق ادنى كلفة للوحدة الواحدة يحقق كذلك اعظم ربح في الامد الطويل اما في الاسواق الاخرى فان هدف تحقيق ادنى كلفة للوحدة الواحدة يتعارض مع الاهداف الاخرى لمتخذي القرارات.

س/ ماهي فكرة الهدر الاقتصادي؟

ج) بسبب التوسع في حجم النشاط هناك فرضيات حول مصدر هذا الهدر والتي تفسر سبب ارتفاع منحنى معدل الكلفة في الامد الطويل وهي :-

1- التوسع في حجم مخرجات المنشأة يؤدي الى ارتفاع كلفة الوحدة الواحدة .

من احد المدخلات المستخدمة من قبل المنشأة (ارتفاع منحنى عرض المدخلات سببا في ارتفاع منحنى معدل الكلفة في الامد الطويل)

2- الهدر الاداري العائد الى حجم النشاط

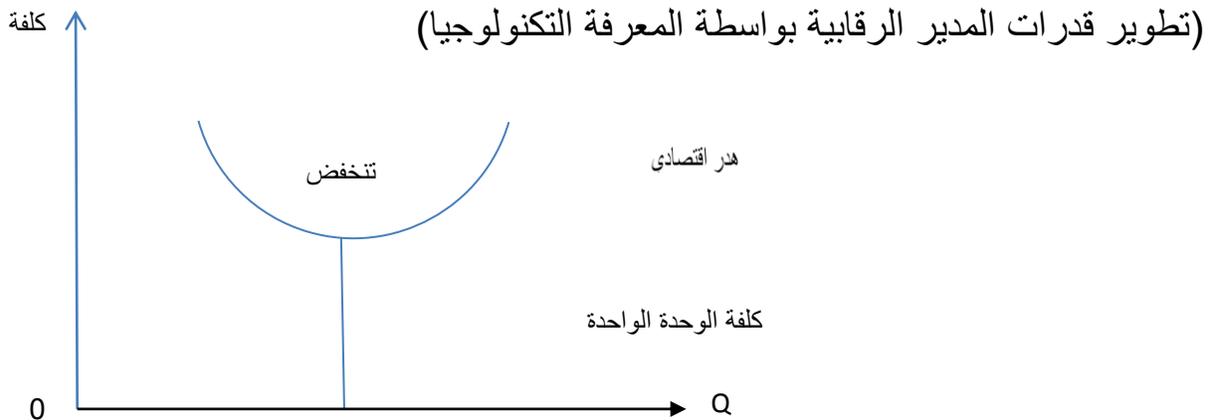
لايكفي الاشراف الذي يمارسه المدير لانه يفسر ارتفاع منحنيات الكلفة في الامد القصير فقط بسبب عدم الكفاءة الادارية عليه يجب ان تعتبر الادارة الزيادة في مستويات كافة المدخلات بما في ذلك المدخلات الادارية.

3- مفهوم فقدان الرقابة

ان المعلومات التي يستند اليها المدير في قراراته والتوجيهات التي يصدرها تستند الى المعلومات التي تصله من مستويات ادارية متعاقبة وقد تنشوه بسبب زيادة حجم مخرجات المنشأة لزيادة المستويات الادارية وعليه تنشوه التوجيهات التي تصل الى الافراد التشغيليين من مدير الانتاج لذلك يجب ان تهمل التفاصيل التي كان يهتم بها قبل التوسع

س/ ميل كلفة الوحدة الواحدة للارتفاع كنتيجة لفقدان الرقابة ؟

ج) بسبب توسع حجم الانتاج قد يتم تحقيقه باساليب حديثة تستخدم الالات الحاسبة التي بإمكانها توسع قاعدة معالجة للمعلومات وبالتالي توسيع مدة الاشراف الرقابي للمدير ومساعديه



المبحث الثالث

"الكلفة والاعتبارات الهيكلية الاخرى"

تؤثر الاعتبارات الكلفية بعدد من السمات الاساسية لهيكل الاعمال :

1- مستوى الانتاج: ان مستوى انتاج سلعة معينة يتاثر مباشرة بطبيعة الاعتبارات الكلفية المتعلقة بآنتاج وتوزيع تلك السلعة عند ثبات حجم الطلب وتحديد اهدافها ، فهي تقرر حجم المخرجات التي تنتجها المنشأة.

2- حجم المنشأة: اذا لم يكن هناك هدر اقتصادي بسبب الحجم الانتاجي فلا يوجد مانع من توسع المنشأة في انتاجها لسلعة معينة للتغطية الكلية للسوق ولكن انحدار منحى الطلب السوقي نحو الاسفل لسلعة معينة يفرض حدوداً على حجم فعاليات المنشأة في سوق معينة وعلى المنشأة ان تتكامل افقياً وتتوسع عن طريق انتاج سلع اخرى حتى لاتجبر على تخفيض اسعار منتجاتها وعند حصول ارتفاع في معدل الكلف بشكل اسرع من الانتاج (بسبب هدر اقتصادي) فانه يفرض حدوداً على نمو حجم المنشأة في الامد الطويل اما عدم توفر الاموال اللازمة فانه يفرض حدوداً مهمة على حجم المنشأة في لحظة معينة من الزمن وعلى الحجم في الامد الطويل .

3- التركيز : تساعد دراسة (اقتصاديات الحجم) و (الهدر الاقتصادي) بسبب الحجم على التعرف على عدد المنشآت المنتجة لآنوع معين من المخرجات (التعرف على درجة تركيز الباعة في صناعة معينة) .

س/ ماهو وقت الانتاج ؟ ووقت الشراء؟

(ج) * اذا كانت المنشأة في ظل ثبات ظروف الطلب تتنافس على اساس السعر فان البقاء يكون للمنشأة التي تكون كلفة انتاجها ادنى من السعر السائد في السوق.

* اما اذا كانت تتنافس مستندة على اساس اللاسعري من خلال حملات الترويج وتغيير التصاميم او استراتيجيات اخرى فان ذلك يدفع منحني كلفة الوحدة الواحدة لكافة المنشآت الى الاعلى

4-محددات النفاذ: (النفاذ): هو قدرة السلعة على اختراق السوق (

ان الاعتبارات الكلفوية تؤثر بصورة غير مباشرة على مستوى مخرجات المنشأة وذلك بالتأثير على محددات النفاذ الى صناعة معينة وبالتالي تؤثر ظروف الطلب التي تواجه المنشأة القائمة في هذه الصناعة

(وستتم مناقشته في الفصل السادس)

5-التكامل الافقي :

ان درجة التكامل الافقي لمنشأة او صناعة معينة تتأثر بالاعتبارات الكلفوية التي تحكم انتاج معين من المخرجات (سيرد ذكره في الفصل السابع)

المبحث الرابع

"قياس الاعتبارات الكلفوية"

س/ كيف تتغير كلف الانتاج لسعة معينة مع تغير حجم الانتاج في ظل ثبات المعرفة التكنولوجية؟

ج/ للاجابة على هذا السؤال هناك ثلاثة طرق لقياس الاعتبارات الكلفوية وان هذه الطرق تواجه العديد من المشاكل وتتخلص بالاتي:

اولا: طريقة التحليل الاحصائي للكلفة :تستخدم هذه الطريقة المعلومات المتعلقة بالكلفة الحقيقية لانتاج المخرجات من قبل المنشآت التي تنتج مستويات مختلفة من السلع لكن

بهذه الطريقة تواجه المنشأة عدة مشاكل نابعة من اختلاف طريق توقيت الموجودات الثابتة والتي يمتد عمرها الاقتصادي الى عدد من السنين في المستقبل ومن هذه المشاكل هي :

- 1- اختلاف طرق تقويم الموجودات الثابتة
- 2- اختلاف طرق احتساب الاندثار السنوي للموجودات الثابتة المعتمدة من قبل المنشآت
- 3- التوقيت الزمني لدخول المنشآت الى صناعة معينة تختلف من منشأة لآخرى.
- 4- اختلاف في تقدير العمر الاقتصادي للموجودات لهذا فان التحليل الاحصائي عاجز عن تقدير العلاقة بين كلفة الوحدة الواحدة وحجم الانتاج باستخدام اكثر الطرق الفنية كفاءة.

ثانيا: الطريقة الهندسية: ان هذه الطريقة تعتمد على التنبؤ في العمل لذا تواجه المشاكل التالية:

- 1- ارقام الكلفة يتم الحصول عليها باسلوب تنبؤي
- 2- صعوبة الحصول على بيانات تنبؤية دقيقة خاصة بالبيانات عن كلف التوزيع والكلف غير الانتاجية
- 3- الاعتبارات الكلفية تتعدد اكثر عندما تقوم المنشأة بانتاج اكثر من منتج بسبب ان كلفة المدخلات لتصنيع عدد من المنتجات يجب ان توزع على كافة المنتجات المصنعة لغرض قياس كلفة كل منتج ، الكلفة الملائمة للمنشآت المتعددة المنتجات هي (الكلفة الحدية).

ثالثا: طريقة البقاء : هذه الطريقة تعتمد على التخمين شكل منحنى الكلف للامد الطويل لمنتج معين وفق :

- 1- تصنيف المنشآت بصناعة معينة وحسب احجامها
- 2- مقارنة حصة كل صنف من مجموع المخرجات الصناعية المعينة بين لحظتين او اكثر من الزمن.

3- يستدل على شكل منحنى معدل الكلفة للامد الطويل بافتراض ان حصة اي صنف من المنشآت من مخرجات الصناعة التي تعتمد اليها يعتمد على كلفة الانتاج والتوزيع لمنتجات ذلك الصنف .

"الفرضية الاساسية التي يستند عليها مفهوم البقاء"

ان فرضية البقاء هي ان المنافسة بين المنشآت مختلفة الحجم سوف تميز او تبرز المنشأة الاكثر كفاءة وان المنشأة التي ستستمر في البقاء هي تلك التي تعمل بادنى معدل كلفة ، ان طريقة البقاء لاتتمكن سوا من التاثر شكل منحنى معدل الكلفة وذلك بعرض حجم المنشأة.

ان طريقة البقاء لاتتمكن من التحديد الدقيق لمستوى الكلف النقدية للوحدة الواحدة لكافة

الفصل الرابع

قرارات التسعير والسلوك السعري

المبحث الاول: النظرية التقليدية للاسعار

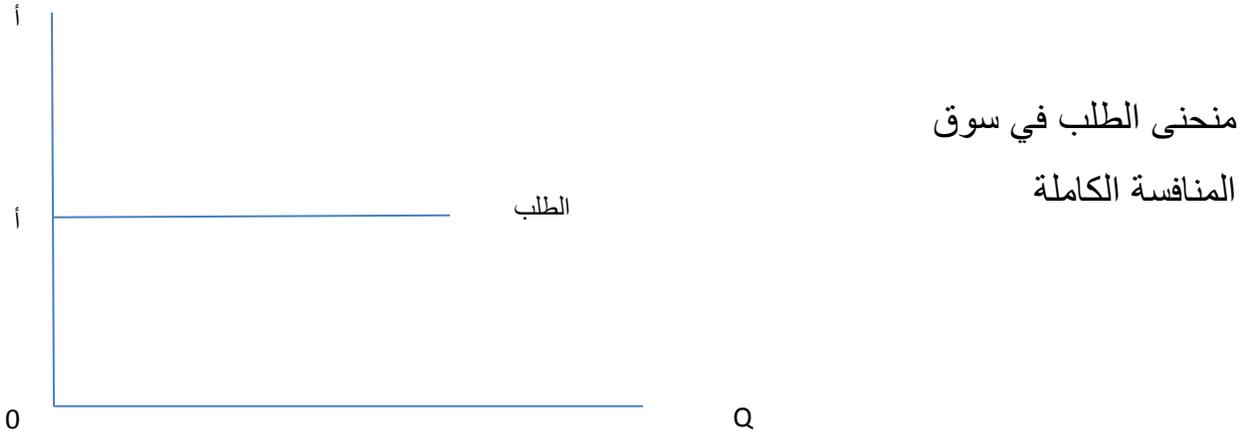
النظرية الاقتصادية المتعلقة بتحديد اسعار المنتجات ، بان اعتبارات الطلب والكلفة تقع خارج سيطرة المنشأة ، فاسعار منتجات المنشأة وحجم انتاجها يتقرران بموجب هاتين المجموعتين من الاعتبارات.

الطلب : عبارة عن مقدار او كمية او حجم الوحدات المنتجة في السلعة او الخدمة التي تحاول الوحدة الاقتصادية تقييمها الى المستهلك بناءا على حاجياته ورغباته .

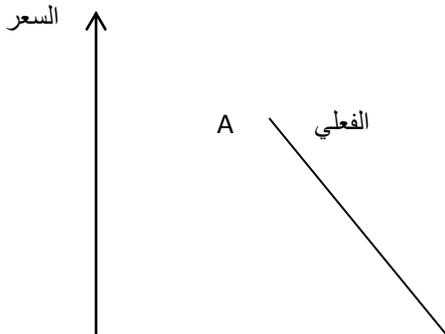
تصنف اسواق البيع الى اربع انواع :

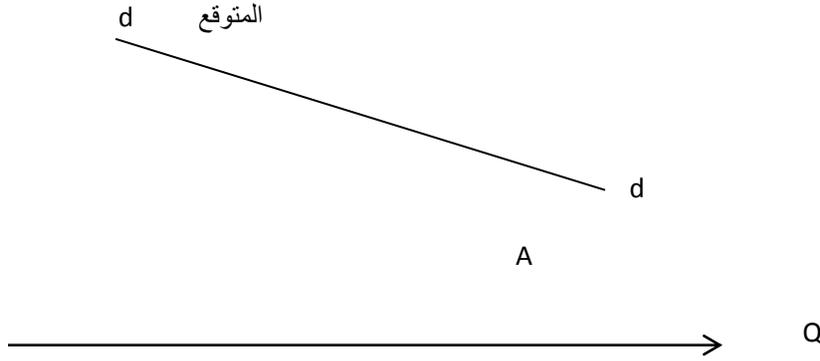
س/ ماهي اسواق البيع، عددها مع شرح موجز معززا اجابتك بالرسم ؟

- 1- المنافسة الكاملة: تمثل حالة السوق الذي فيه عدد كبير من المنشآت يبيعون سلعا متماثلة ولايوجد من بين المنشآت واحدة كبيرة تؤثر في سعر السوق ولهذا فان منحنى الطلب الذي يواجهه سوف يكون افقيا في اي سعر تقرره السوق.



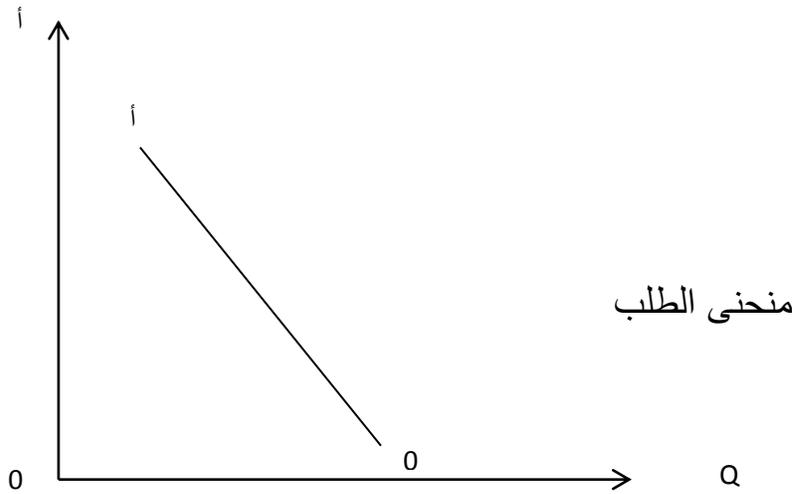
- 2- المنافسة الاحتكارية: حالة السوق الذي فيه عدد كبير من المنشآت يبيعون منتجات متنوعة ، اي منتج منشأة لايمثل بديل مثالي المنتج منشأة اخرى ، وكذلك تصرفات اي منشأة لا تؤثر على المنشآت الاخرى.





3- السوق الاحتكارية: ينشأ الاحتكار عندما تكون منشأة احدة تبيع سلعا لاتخضع للاحلال والاستبدال .

يكون منحنى الطلب للمنشأة هو منحنى طلب السوق، اي منحنى الطلب الذي يواجهه البائع هو مجموع منحنيات الطلب لسلعة معينة ويكون انحداره نحو الاسفل ومن اليسار الى اليمين.



4- احتكار القلة : تمثل حالة السوق الذي يكون في عدد المنشآت من القلة بحيث ان قرارات احداها يمكن ان يؤثر بشكل ملموس بالمنشآت الاخرى ، كما ان منتجات سوق احتكار القلة من الممكن ان تكون متماثلة او متنوعة .

المبحث الثاني

اهمية السلوك السعري المفترض

ان حالات التوازن المختلفة للعلاقات بين الكلفة الحدية والسعر في الاسواق التي تعرضها النظرية التقليدية للاسعار لاتعتمد على اختلاف عدد المنشآت في كل حالة سوقية. وانما تعتمد بدلا من ذلك على ماتتصوره المنشاه عن السياسات التي تمارسها المنتجات الاخرى المنافسة في كل حالة سوقية .

فاذا كان عدد المنشآت معلوما فان اختلاف نمط السلوك يعتمد على نوع الفرضية التي تعملها المنشاة.

وعلى العكس من ذلك اذا كانت ردود فعل المنشآت معلومة فان سلوك المنشاة سوف لن يتغير مهما كان عدد المنشآت المنافسة.

وعند السؤال عن :

كيفية تحديد المنظمة سلوكها السعري المفترض في ظل نظرية الاسعار ؟

الجواب يكون من خلال :

1- عدد المنشآت 2- نوع الفرضية التي تعملها المنشاة 3- نوع الاستراتيجية 4- ردود افعال

المنشآت

وخلاصة القول :انه اذا كانت كل منشاة نفترض بان المنشآت الاخرى هي التي ستضع ستراتيبتها السعرية والانتاجية فان التوازن الصناعي لتوافق السعر والمخرجات سوف تكون نفس تلك التي تحدث في ظل الاحتكار بغض النظر عن عدد المنشآت في المجموعة. ان حالة ثبات الكلف الحدية متماثلة لكل المنشآت. وان منحنى الطلب يكون خطيا.

المبحث الرابع

التسعير الموحد والتسعير التمايزي

التمايز السعري : هو ممارسة بيع وحدات من سلعة او خدمة معينة باسعار مختلفة الى زبائن مختلفين.

القواعد التي يخضع اليها التمايز السعري

" القواعد المتبعة في تحديد مستوى الانتاج وتوزيع الحصص بين الاسواق المختلفة؟

1- ان اي مستوى من المخرجات المنتجة يجب ان توزع بين الاسواق المختلفة بشكل يؤدي الى تساوي الايراد الحدي في السوقين.

2- ان على المنشأة ان تتبع ذلك المستوى من حجم الانتاج الذي يؤدي حالة التعادل بين الكلفة الحدية من جهة والايراد الحدي الذي سوف يكون متساويا في كافة الاسواق ، اذا تم الاخذ بالقاعدة الاولى من جهة اخرى.

يمكن توضيح ذلك من خلال الاشارة الى العلاقة بين السعر . الايراد الحدي. ومرونة الطلب السعرية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الايراد الحدي يساوي السعر} \times (1 - \frac{1}{\text{مرونة الطلب السعرية}})$$

المبحث الخامس

سعر التسليم وسعر المعمل

سعر التسليم = كلفة سعر البضاعة + كلفة النقل

سعر المعمل = سعر انتاج السلعة الموجودة في مخازن المنتج بدون كلفة نقل.

س/ كيف يمكن للمنتج ان يعظم الارباح في ظل سعر التسليم؟

ج/ 1- قد يكون المنتج يمتلك اسطول نقل محتسب على سعر السلعة.

2- ان سوق النقل قد يكون متفق بين الاتفاق السعر الكلي اقل من النقل الجزئي.

3- لغرض الحفاظ على البضاعة وايصالها بامان.